الحذف والتقدير في شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)

المنصوبات أنموذجاً

م . د . آمال ياسين محمد خضير
جامعة دجلة

ملخص البحث

يُعد باب المنصوبات من أهم أبواب النحو العربي الذي كان اختلاف النحاة فيه مشهورًا، وأسهم بشكلٍ كبيرٍ في تطوير الفكر النحوي العربي، ولاسيما في المسائل المتعلقة بالحذف، الأمر الذي أضفى أهمية كبيرة للمصنفات والمؤلفات التي قام بها النحاة المتقدمين، وهو السياق الذي تتجلى فيه أهمية كتاب المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، خاصة بمشاركة نحوي عربي آخر لا يقل أهمية وشهرة عن سابقه، وهو ابن يعيش. وقد هدف هذا البحث إلى بيان آراء ابن يعيش في حذف منصوبات الأسماء في كتابه شرح المفصل، ومقارنتها بالمشهور من آراء النحاة، وذلك باتباع المنهج الوصفي.**الكلمات المفتاحية المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول معه، الحال، التمييز، المستثنى.**

المقدمة

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، لكنَّها في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ نظرًا لما تتمتع به العربية من قدرة ومرونة على الإيجاز، وقد اهتم النحويون والبلاغيون بظاهرة الحذف، فكان ضربًا من ضروب الاتساع في اللغة عند سيبويه، وبابًا من أبواب شجاعة العربية عند ابن جني، فالحذف لا يأتي عبثًا في الكلام، بل له فوائد ودلالات يؤدّيها، وقد وصفه عبد القاهر الجرجاني، بأنَّه "بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنَّك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن"[١].وقد كانت العديد من مسائل الحذف محل اختلاف شديد فيما بين النحاة، ولاسيما في باب المنصوبات؛ إذ يُعدُّ النصب وجهًا من وجوه الإعراب في العربية، وأكثر حالاته تقع على الأسماء، نظرًا لتعدد أنواعه من حيث المفاعيل، والحال، والتمييز، والمصادر، والتوابع المنصوبة، وغيرها، ولهذا يشيع النصب ويكثر في الجملة، وكثيرًا ما تتقارب المعاني فيحتمل الاسم في حالة النصب أوجهًا متعددة[٢].يهدف هذا البحث إلى بيان آراء ابن يعيش في حذف منصوبات الأسماء في كتابه شرح المفصل، ومقارنتها بالمشهور من آراء النحاة.تكمن أهمية البحث في أنَّه يكشف عن واحدٍ مِن أهمّ معالم الفكر النحوي عند ابن يعيش، وبالتحديد آرائه المتعلقة بالحذف في منصوبات الأسماء في كتابه شرح المفصل، وبيان موقفه مِن غيره مِن النحاة، ولاسيما أنَّ اختلاف النحاة في هذا الباب كان مشهورًا، وكان له أثرٌ كبيرٌ في مسار تطور الفكر النحوي العربي.وقد اعتمد البحث على تطبيق المنهج الوصفي، عن طريق حصر كُلِّ ما يدخل في نطاق منصوبات الأسماء في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، وجمع الملاحظات المتعلقة بموقفه ورأيه في مسائل حذف منصوبات الأسماء، وتحليلها مِن كافة أبعادها، ومقارنتها بمواقف وآراء غيره من النحاة، ومن ثَمَّ استجلاء النتائج التي سيتوصّل إليها.يتألّف البحث مِن مقدمة وخاتمة بينهما ثلاثة مباحث رئيسة، وذلك على النحو الآتي:**المبحث الأول: مصطلحات ومفاهيم البحث وترجمة ابن يعيش**، ويختص ببيان تعريف منصوبات الأسماء، الحذف، بالإضافة إلى ترجمة ابن يعيش.**المبحث الثاني: حذف المفاعيل عند ابن يعيش**؛ ويُعنى ببيان آراء ابن يعيش المتعلقة بالحذف في كُلٍّ مِن: المفعول المطلق، المفعول فيه، والمفعول له/المفعول لأجله.**المبحث الثالث: حذف أشباه المفاعيل عند ابن يعيش**؛ ويتعرّض الباحث فيه لآراء ابن يعيش المتعلقة بالحذف في كُلٍّ مِن: الحال، التمييز، والمنصوب على الاستثناء (المستثنى).

المبحث الأول: مصطلحات ومفاهيم .

في البدء، لابد أولًا من تحديد المصطلحات وبيان المفاهيم المتصلة بموضوع البحث، التي لا غنى عن بيانها لتحقيق أهدافه وغاياته، وتتحدد في هذا السياق بمفهوم كُلٍّ مِن: المنصوبات، والحذف، وترجمة ابن يعيش.

١- **المنصوبات:**المنصوبات جمع منصوب، مِن النصب على نحو: مفعول.

النصب في اللغة: "الإعياء والتعب، والفعل نَصِبَ ينصبُ وأنصبني هذا الأمر، وأمر ناصبٌ أي: مُنصِبٌ... وهي علامة تنصب للقوم، أي: علامة كانت لهم"[٣].جاء في الصحاح: "والنصب في الإعراب كالفتح في البناء، وهو من مواصفات النحويين، تقول منه: نصبت الحرف فانتصب"[٤]، ونَصَبَ الشيء: أي رَفَعَهُ وَأَقامَه، وَصَفَّهُ صَفًّا ثابتًا، والكلمة ألحقها علامة النصب وتلفظ بها منصوبة، والنصب عند النحاة نوع الإعراب، والنصبة علامة النصب في الإعراب، والمنصوب ما دخله النصب من الكلم[٥].

النصب في الاصطلاح، يراد بالنصب اصطلاحًا: "حالةٌ مِن حالات الإعراب تلحق الأسماء والأفعال، وهو بذلك قسيم الرفع والجر"[٦].ويُعرَّف النصب على أنَّه: "الموقع الإعرابي للمفعولات وما شابه بها، وعلامته الفتحة أو ما ناب عنها، وقد يطلق على البناء الفتح"[٧].للنصب خمس علامات تدلُّ عليه، هي: الفتحة وهي الأصل، وعلامات فرعية أخرى، هي: الألف والياء والكسرة وحذف النون[٨]. أمّا منصوبات الأسماء- موضوع البحث الحالي- أي الأسماء التي تتعلّق بالجملة الفعلية، فهي معمولات للفعل أو ما يشبه الفعل من المنصوبات (الفضلات)،

فالمنصوب أصلي، وملحق به، فالأصل هو المفعول، وهو ما أحدثه الفاعل أو فعل به أو فيه أو له أو معه، والملحق به متعددة، منها: الحال، والتمييز، والمستثنى[٩]؛ كما تُعرف منصوبات الأسماء بأنَّها: ما اشتمل على علم المفعولية، وهي على ضربين: مفعول، ومشبه بالمفعول[١٠].

٢- **الحذفي اللغة:** قطع الشيء مِن الطرف، أو هو حذف الشيء وإسقاطه؛ وفي لسان العرب: حَذَفَ الشيء حذفًا قطعَه مِن طرفِه[١١]. **وفي الاصطلاح**، الحذف هو "التعبير عن المعاني الكثيرة بعبارةٍ أقل مِنها، بحذف شيءٍ مِن التركيب مع عدم الإخلال بالمعنى"[١٢]، وهو أيضًا: "أنْ تؤدّي الجملة مِن المعنى ما تؤدّيه قبل الحذف"[١٣].وقد عرَّفه ابن عقيل بقوله: "الحذف إسقاط وطرح جزء مِن الكلام أو الاستغناء عنه لدليلٍ دَلَّ عليه، أو للعلم به، أو كونه معروفًا"[١٤].ومِن الباحثين المُحدَثين مَن عَرَّفَ الحذف بأنَّه: "عَلاقة داخل النص، يُشَكِّلُ فيها العنصر المحذوف أو المفترض علامة دلالية مع العنصر السابق عنه في النص، ولا يتمُّ الحذف إلّا بدليل، فوجود الدليل على المحذوف شرطٌ مِن الشروط الأساسية، ومِن دونِ الدليل يُصبح الكلامُ مُبهمًا[١٥].

٣- **ترجمة ابن يعيش** هو أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي، ولد بحلب سنة (٥٥٣هـ)، ولقب بموفق الدين النحوي[١٦].نشأ نشأة علمية منذ مرحلة مبكرة من عمره، إذ رحل في مقتبل حياته متجهًا صوب بغداد ليُدرِكَ أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، فلمّا وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، ومِن ثَمَّ أقام في الموصل لمدّةٍ قصيرة، سمع خلالها الحديث مِن بعض علماء الموصل، وكان على رأسهم خطيبِها أبي الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي، ثم عاد إلى حلب[١٧].تلقّى ابنُ يعيش علمَه على عددٍ مِن كبار علماء النحو، فقد أخذ النحو عن أبي السخاء الحلبي، وأبي العباس المغربي، وجالس الكِندي بدمشق، فبرع في النحو، وصنّف التصانيف، وذاع صيته، وتخرّج به أئمة[١٨].في حلب، أوقف ابن يعيش حياته على التدريس، فانتفع منه خلق كثير من أهلها ومن غيرها، حتى أنَّ بعض الرؤساء الذين كانوا في حلب آنذاك كانوا من تلامذته[١٩]؛ فقد تصدّر حلقات التدريس فيها، وأمضى حياته ملازمًا لها ومواظبًا عليها، لا يدَّخر جهدًا في إفادة الطلاب في مجلسه أو في بيته، فلم ينقطع عن التدريس حتى وافته المنية[٢٠]، في مدينته حلب سنة (٦٤٣هـ)، ودفن بالمقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل، عليه السلام[٢١].تشير المصادر إلى أنَّ ابن يعيش لم يكن غزير التأليف؛ إذ كَرَّسَ معظم حياته للتدريس، وتذكر مصادر ترجمته خمسة كتب له، هي: شرح المفصل، شرح التصريف الملوكي، أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي، تفسير المنتهى مِن بيان إعراب القرآن، وكتاب في القراءات، توافرت نسخ لمعظمها ما عدا الأخير: كتاب في القراءات[٢٢].انفرد كتاب شرح ابن يعيش للمفصل بشهرة كبيرة بين العلماء؛ لأنَّه أودع فيه علمه الراسخ بعد أنْ أصبح خبيرًا بمذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين، فكان تأليفه له وهو في السبعين مِن عمره، وفي مقدمة الكتاب بَيَّنَ ابن يعيش سبب تخصيصه المفصل للزمخشري بالشرح، ملتزمًا في منهجه بتتبع الزمخشري فصلًا بفصل، وفِقرَةً بفِقرة، وعبارةً بعبارة، مِن أوَّلِ الكتاب إلى آخره، ومتابعًا إياه ومتوسعًا فيه بالشرح والتفصيل، وماضيًا فيه بالمراجعة والنقد، وعارضًا لآراءِ النَّحويين المختلفة في المسألةِ الواحدة[٢٣].

المبحث الثاني: الحذف في المفاعيل

استقر نحاة المدرسة البصرية على تسمية كُلِّ الأسماء المنصوبة أو أغلبها بال (مفاعيل)، وتكلّفوا في ذلك تأويلًا أو تخريجًا ليتمكنوا مِن إجراء وتطبيق قاعدتهم العامة المُتمثلة في أنَّ النصب هو علم المفعولية[٢٤]؛ والمفاعيل التي تدخل في منصوبات الأسماء عند النحاة خمسة، هي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له/لأجله، والمفعول معه.تعدَّدت آراء النحاة في الكثير مِن المسائل المُتعلّقة بالمفعولات مِن منصوبات الأسماء، فكانت لهم آراء وتوجيهات متباينة، الأمر الذي يستدعي بيان آرائهم في مسائل الحذف المتعلقة بهذه المنصوبات مِن الأسماء، على نحوٍ يُمكن بيانه باستعراض آراء ابن يعيش في هذا الشأن، ومقارنتها بما ذهب إليه غيره، بالتركيز على ثلاثة مفاعيل منها، وهي: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له/لأجله.

١. **المفعول المطلق**ويُسمّى في كتب النحاة حتى القرن الثامن الهجري (المصدر)، قال الزمخشري: "هو المصدر، سُمّيَ بذلك لأنَّ الفعل يصدر عنه، ويُسمّيه سيبويه الحدث والحدثان، ورُبَّما سمّاه الفعل"[٢٥]. قال ابن يعيش: "المصدر هو المفعول الحقيقي لأنَّ الفاعل يُحدثه ويُخرجه مِن العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلُّ عليه، والأفعال كُلُّها مُتعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتّعده، نحو ضربت زيدًا ضربًا، وقام زيدًا قيامًا، وليس كذلك غيره مِن المفعولين، ألَا ترى أنَّ زيدًا في قولك: ضربت زيدًا ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنَّما هو مفعولُ الله سبحانه، وإنَّما قيل له مفعول على المعنى، أنَّ فعلك وقع به"[٢٦].وسُمّيَ المصدر مفعولًا مُطلَقًا لأنَّ لفظ المفعول يَصدقُ عليه بدون

حاجةٍ إلى تقييده بشيءٍ مِن حروف الجر[٢٧]، وعَلَّل ابن يعيش ذلك فقال: "لأنَّ الفعل صَدَرَ عنه، وأُخِذَ مِنه"[٢٨]، وينقسمُ المصدر إلى مُبهم، نحو: ضربتُ ضربًا، وإلى موقت، نحو: ضربتُ ضربةً وضربتين[٢٩]، والمصدر ينتصب بالفعل، وهو أحد المفعولات[٣٠].

اتفق ابن يعيش مع الزمخشري على جواز حذف فعل المصدر لدليل الحال عليه، وجعل ذلك في ثلاثة أضرب، على النحو الآتي[٣١]:

١. **الضرب الأول: ويكون فيها حذف فعل المصدر بالخيار إن شاء القائل حذفه وإن شاء ذكره**؛ نحو: "خيرَ مَقْدَم"، أي: قَدِمْتَ خيرَ مَقدَمٍ، فـ "خيرَ" منصوبٌ على المصدر لأنَّه أَفْعَلُ، وإنَّما حُذفت ألفه تخفيفًا.

٢. **الضرب الثاني: لا يجوز استعمال فعله، ولا إظهارُه**؛ نحو: "سَقيًا ورَعْيًا"، والمراد: سقاك اللهُ سقيًا ورعاك اللهُ رعيًا، فانتصبا بالفعل المُضمَر، وجعلوا المصدرَ بَدَلًا مِن اللفظ بذلك الفعل، وذلك أنَّهم قد استغنوا بذكرِ المصدرِ عن ذِكرِ الفعل.

٣. **الضرب الثالث: ليس له فعلٌ البتّة**؛ ومِنه: (إنَّما أنت سيرًا سَيرًا), قال ابنُ يعيش: "ويُقال هذا لِمن يكثُر مِنه ذلك الفعل، ويُواصِله، فاستغنى بدلالةِ المصدر عن إظهاره، وليس ذلك مِمَّا يختصّ بالمخاطَب، بل تستعمله في الإخبار عن الغائب، كما تستعمله في المخاطَب، فتقول: "زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا" إذا أخبرتَ عنه بمثلِ ذلك المعنى".أمّا حذف المصدر، فقد اتفق ابن يعيش مع الزمخشري على جواز إضمار المصدر، ولفظ (إضمار) في كتب النحاة يفيد (الحذف)، قال الزمخشري: "ومِن إضمارِ المصدر قولُك: عبدُ الله أظُنُّه منطلقٌ، تجعل الهاءَ ضميرَ الظن، كأنك قلت: عبدُ الله أظُنُّ ظَنِّي منطلقٌ، وما جاء في الدَّعوة المرفوعة: واجعَلْهُ الوارِثَ مِنَّا، مُحتَمَلٌ عندي أن يُوَجَّهَ على هذا"[٣٢].في شرحه للقول السابق، بَيَّنَ ابنُ يعيش أنَّ ما تقدَّم وعطفَ عليه الزمخشري لم يكن إضمار المصدر، وإنَّما كان حذف فعل المصدر، مُحَذِّرًا مِن الوقوع في الوهم والخلط بين حذف المصدر وحذف عامله، وهو الفعل الدال عليه.وقد شرح ابنُ يعيش عِلَّةَ وقوع حذف المصدر في مثال الزمخشري، فالحذف وقع على المصدر وهو (الظَّنُّ) ودليل حذفه هو الهاء في (أظُنُّه) فقال: "والظَّنُّ مُلْغَى، والهاءُ ضميرُ المصدرِ أُضْمِرَ لتقدُّمِ ذِكْرِ الفعل. والفعلُ دالٌ على مصدره إذا كان من لفظه، ومشتقًّا منه"[٣٣]، فلا يجوز حذف المصدر إلّا بوجود دليل على حذفه.

وأورَدَ ابنُ يعيش مثالًا آخر استدلَّ به على جواز حذف المصدر، فقال: "قال الشاعر العَبْدي [من الطويل]:

جَالَ على وَحْشِيّهِ وتَخالُه * على ظَهْرِه سِبًّا جَدِيدًا يَمانِيَا**

فالهاء في (تخاله) عائدةٌ على المصدر، كأنَّه قال: (فتَخالُ الخالَ)، ألا ترى أنَّه أتى بمفعولِ تَخَالُ، وهو الجارُّ والمجرورُ الذي هو (عَلَى ظَهْرِهِ، و(سِبّا)، فاستَوْفَى الفعلُ ما يقتضيه، فلم يَبْقَ إلَّا أنْ يكونَ ضميرَ المصدر"[٣٤].ومِن شرح ابن يعيش لمسألة حذف المصدر، يتبيّن ما يأتي[٣٥]:

١. **جواز حذف المصدر إذا وُجِدَ ما يدلُّ عليه كالضمير**، فإذا حُذِفَ المصدر ووُجِدَ ضميره امتنع حذف الفعل، لأنَّ وجود ضمير المصدر كوجود المصدر نفسِه، ولأنَّ المصدر مؤكد للفعل، لذا لا يجوز معه حذف الفعل بعد تأكيد المصدر.

٢. **عدم جواز ذكر المصدر ثم حذفه**، نحوَ: (عبدُ الله ظننتُ ظنًّا منطلقٌ)، لأنَّ التصريح بالمصدر كتكريرِ الفعل، فلذلك كان أقبحَ، ولو قلت: (ظننتُه عبدَ الله منطلقًا) لم يجز الإلغاءُ البتةَ، لأنّك إذا قدّمتَ الفعلَ على مفعولَيْه، لم يجز الإلغاءُ، فإذا أُكّد بالمصدر مع ذلك، كان إلغاؤه أجدرَ بالامتناع.

٣. **جواز توجيه الضمير لِما تقدَّم وجواز توجيهه عائدًا على المصدر**، أجاز ابنُ يعيش ما أجازه الزمخشري في أنْ تكون الهاءُ في (وَاجْعَلْهُ الوارِثَ منّا) عائدة على ما تقدَّم مِن الدعاء وهو (الإمتاع) في: (وأمْتِعْنَا اللَّهُمَّ بأسماعِنا، وأبصارِنا ما أحْيَيْتَنَا)، كأنَّه قال: واجعلِ الإمتاعَ الوارِثَ منّا، مع جواز توجيه الهاء كدليل على حذف المصدر، كأنّه قال: واجعلِ الوارثَ منّا، أي: أعْضاءَنا، إشارةً إلى السَّمْع والبَصَرِ جَعْلا، ثمّ كَنَّى عن الجَعْل. يتبين مِن ذلك، أنَّ ابن يعيش اتفق مع ما ذهب إليه النحاة من جواز حذف المصدر إذا وُجِدَ ما يدلُّ عليه، وجواز حذفه إذا كانت صيغته اللفظية مِن مادة عامله، لكنه لم يُشِر إلى وجوب حذف المصدر الذي يُضاف إلى الفاعل ويصعب فيه إظهار فعله هو؛ كونه مُضافًا ومُؤَكِّدًا لنفسه[٣٦].

٢. **المفعول فيه** اختلفت مدارس النحو القديمة في تسميته، فمِن الكوفيين الفراء سمّاه محلًا[٣٧]، ومنسوبٌ إلى الكسائي أنَّه سمّاه صفة[٣٨]، وسمّاه سيبويه ظرفًا[٣٩]، وبهذا الاسم عُرِفَ عند البصريين، قال الزمخشري: "هو ظرفًا الزمان والمكان"[٤٠].قال ابنُ يعيش: "الظرف ما كان وِعاءً لشيء، وتُسمَّى الأواني ظروفًا، لأنّها أَوْعِيَةٌ لِما يُجعَلُ فيها، وقيل للأزمِنَةِ والأمكنةِ: ظروفٌ، لأنَّ الأفعالَ تُوجَدُ فيها، فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربَيْن: زمان ومكان"[٤١].ولأنَّ الظرف غالبًا ما يأتي منصوبًا، فقد وضعه النحاة بدلالة الفتحة في نطاق المفاعيل، مِن حيث وقوع الفعل في زمانٍ أو مكان، فسمّوه مَفعولًا فيه، ذلك أنَّ المفعولية إنَّما تعني التأثّر بالفعل، ولهذا السبب، ذهب الجواري إلى أنَّ النحاة

كانوا قد تكلّفوا في جعل الظرف مِن الأسماء المنصوبة مَفعولًا للفعل بطريقةٍ ما، بالرَّغم مِن أنَّ مفهومهم للمفعولية لا ينطبق على تلك الأسماء انطباقًا حقيقيًا، خاصة عند حذف الفعل مِن الكلام، فتجدهم تكلّفوا لتقديره وتأويل عمله بالغ التكلّف، وكُلُّ هذا بسبب نزوعهم الشكلي في نظرتهم إلى الفتحة(٤٢).والحذف في المفعول فيه لا يرد إلّا على عامله، قال الزمخشري: "ويُنصَبُ بعاملٍ مُضمَر"(٤٣).قال ابنُ يعيش شارحًا: "لَمّا كان الظرف أحد المفعولات كان حُكْمُه حُكمَ المفعول، فكما أنَّ المفعول به ينتصبُ بعاملٍ مُضمر لدلالة قَرِينة حاليّةٍ، أو لفظيّةٍ على ما مضى شَرْحُه، فكذلك الظرفُ قد يُضمَر عامله إذا دَلَّ الدليلُ عليه؛ فمِن ذلك قولك في جوابِ مَن قال لك: متى سِرْتَ؟ فتقول: يومَ الجمعة، وذلك أنّ (مَتَى) ظرفٌ في موضع نصبٍ بـ(سِرْتَ)، فوَجَبَ أنْ يكونَ الجوابُ منصوبًا إذا اختِير أنْ يكون الجوابُ على حدِّ السؤال. ولا يكون منصوبًا بـ(سِرْتُ) هذه الظاهرةِ، لأنَّها قد اشتغلت بـ (مَتَى)، ولا يكون للفعل الواحد ظَرْفَا زمان، فوجبَ أنْ يكون منصوبًا بـ(سِرْتَ) أُخرى مَنْوِيّةٍ دلَّ عليها هذا الظاهر، والتقديرُ: سِرْتُ يومَ الجمعة. ولو أُظهر لكان عربيًّا جيّدًا، وحذفه حَسِنٌ لِما في اللفظ مِن الدليل عليه، وصار بمنزلة قولك: مَن عندك؟ فإنْ شِئتَ قلت: زيدٌ، ولم تأتِ بالخبر لدليلِ ما في السُّؤال عليه، وإنْ شئت أتيت به، وقلت: زيدٌ عندي. فكذلك ها هنا، ومِن ذلك قولُهم في المَثَل السائر: أسائرَ اليومِ وقد زال الظُّهْرُ. هذا المثل يُضرب لِمَن يَرْجُو نَجاحَ طَلَبَتِه، وتَبيَّن له اليَأْسُ مِنها. والمُرادُ أنَّك تَسيرُ سائرَ اليومِ، أي باقِي اليوم، مأخوذٌ من السُّؤْر، وهو البَقِيّةُ"(٤٤).يتبيّن مِن ذلك، أنَّ ابنَ يعيش التزم بما جاء في المُفَصَّل ولم يخرج عنه، فبيَّن جواز حذف عامل المفعول فيه مِن الجملة إذا دلَّ عليه دليل، لكنَّه لم يُبَيّن الحالات التي يكون فيها حذف عامل الظرف وجوبًا، ومِنها: أنْ يكون الظرف صفةً، أو حالًا، أو خبرًا، أو إذا وقع صلةً، فاكتفى بما ذكره الزمخشري فحسب.

٣. **المفعول له**عرَّف الزمخشري المفعول له على نحو ما ذهب إليه جَمعٌ مِن النحاة(٤٥)، فقال: "هو عِلّة الإقدام على الفعل, وهو جواب لـ (مه)؛ وذلك قولك: فعلت كذا مخافة الشر, وادخار فلان، وضربتُهُ تأديبًا، وقعدت في الحرب جُبنًا، وفعلت ذلك أجل كذا(٤٦)".أمّا سيبويه، فلم يُصرّح بهذا الاسم بجعله عنوانًا لهذا الباب في كتابه، بل قال: "هذا بابُ ما يُنتصَب مِن المصادر لأنَّه عذرٌ لوقوعِ الأمر"، لكنَّه عاد وذكره بتسميته (المفعول له) بعد أنْ أورد الشواهد عليه، فقال: "فهذا كُلُّه يُنتَصَبُ لأنَّه مفعولٌ له.."(٤٧)، ويُسمّى أيضًا: المفعول لأجله، والمفعول مِن أجله.قال ابنُ يعيش في شرح المفصل: "المفعول له لا يكون إلّا مصدرًا، ويكون العاملُ فيه مِن غير لفظه، وهو الفعلُ الذي قبله، وإنّما يُذكَر عِلّةً وعُذْرًا لوُقوعِ الفعل، وأصلُه أنْ يكونَ باللام، وإنَّما وَجَبَ أنْ يكونَ مَصدرًا، لأنَّه عِلَّةٌ وسببٌ لوقوع الفعل، وداعٍ له"(٤٨).وقد اتّفَقَ النحاة بشأن عامل نصب المفعول له، فقال سيبويه: "انتصب، لأنَّه موقوعٌ له، ولأنَّه تفسيرٌ لِما قبله لما كان، وليس بصفة لِما قبله ولا مِنه، فانتصبَ كما انتصبَ الدرهمُ في قولك: عشرون درهمًا، قال حاتم الطائي:

وأغفرُ عَوراءَ الكريمِ ادخاره * وأعرضُ عن شَتمِ اللّئيمِ تَكَرّما**

فهذا كُلُّه يَنتَصِبُ لأنَّه مفعولٌ له، كأنَّه قيل له: لِمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال لِكذا وكذا، ولكنَّه لَمّا طرحَ اللام عمل فيه ما قبله"(٤٩).

لم يخرج الزمخشري وابن يعيش عمّا ذهب إليه سيبويه، مِن أنَّه لَمّا حذف اللام مِن (ادخاره) و(تكرما)، نصب بالفعل الذي قبله؛ فقال ابن يعيش: "وإنَّما قلنا: إنَّه عِلَّةٌ وعُذْرٌ لوقوع الفعل، لأنَّه يقع في جوابِ (لِمَ فعلتَ)، كما يقع الحال في جوابِ (كَيْفَ فعلتَ). وإنَّما كان أصلُه أنْ يكون باللام، لأنَّ اللّام معناها العِلَّةُ والغَرَضُ، نحوُ: جئتُك لتُكْرِمَني، وسِرْتُ لأدْخُلَ المدينةَ، أي: الغَرَضُ مِن مَجِيئِي الإكرامُ، والغرض بالسير دُخولُ المدينة. والمفعولُ له عِلّةُ الفعل، والغرضُ به. والفعلُ يكون لازمًا أو مُنتَهِيًا في التعدّي باللّام، وقد تُحذَف هذه اللام، فيُقال: فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ، أتيتُك مخافةَ فلانٍ، وأصلُه: لحذار الشرّ، ولمخافةِ فلان"(٥٠).كما بَيَّن ابنُ يعيش جواز حذف المصدر في المفعول له، فقال: "وقد يُحذف المصدر ويُكتفى بدلالة اللّام على العِلَّة، فيُقال: زرتُك لزيدٍ، وقصدتُك لعمرٍو، ولا يجوز حذف اللّام والمصدرِ معًا، فتقولَ في قصدتُك لإكرامِ زيد: "قصدتك زيدًا"، وأنت تريد: لزيدٍ؛ لزَوالِ معنَى العلَّة. وربَّما أوْقَعَ في بعض الأماكن لَبْسًا بالمفعول به. ألَا ترى أنّك إذا قلت: جئتُ زيدًا، وأنت تريد لزيد، التبس بالمفعول به؟"(٥١).إذن، فقد اقتصر شرحُ ابن يعيش فيما يتعلّق بمسائل الحذف في المفعول له على حذفِ اللام وحذف المصدر فحسب؛ ولم يتعرض لحذف عامل المفعول له، من حيث جوازه مشروطًا كما هو شأنُ غيرِه مِن منصوبات الأسماء بوجود قرينةٍ دالّةٍ عليه، كما لم يتعرّض لجواز حذف المفعول له كما في قوله تعالى: ﴿ **يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**﴾ [النساء: ١٧٦]، والتقدير: خشية أنْ تَضلّوا، وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ**﴾ [الحجرات: ٢]، والتقدير: خشيةَ أنْ تَحبَطَ أعمالُكُم.يتبيَّنُ مِمّا تقدَّم، أنَّ آراءَ ابنِ يعيش وتوجيهاتِه النحوية في مسائل الحذف في المفاعيل الثلاثةِ الآنفةِ الذكر مِن منصوبات الأسماء لم تخرج عن آراء سيبويه غالبًا، بل أنَّ آراءه كانت مُتّفقة في الغالب مع ما ذهبت إليه آراءُ النحاة مِن المدرسة البصرية.

المبحث الثالث: الحذف في أشباه المفاعيل

يراد بأشباه المفاعيل منصوبات الأسماء التي تُعامَل مُعاملة المفعولات، وسُمّيَت بذلك نظرًا لاتفاق أحوالها وتشابهها مع أحوال وصفات المفعولات مِن حيث علامة الإعراب وهي النصب، ومِن أهمّها: الحال، والتمييز، والمستثنى.

١. **الحال** هو مصطلح البصريين، استعمله سيبويه، والأخفش والمبرد، كما أطلق عليه سيبويه (الخبر)، و(الصفة)، وسمّاه أيضًا (مفعولًا فيه)، وتابعه المبرد في هذه التسمية، وهو (القطع) في مصطلح الكوفيين، ومِنهم مَن استعمل (الحال)، وسمّاه الفرّاء (الفعل)، ومع ذلك فقد شاع بين النحاة استعمال مصطلح الحال[٥٢].والحال في اللغة، "لفظٌ مأخوذٌ مِن مادة (ح و ل) وهو يُذَكَّرُ ويُؤَنَّث، والجمعُ أحوال وحالات، ويُطلَقُ لُغةً على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص مِن خيرٍ أو شر"[٥٣]؛ "وفي اصطلاح النحويين هو وَصفُ فَضلَةٍ منصوب، يُبَيِّنُ هيئَةَ ما قبلِه عند حدوثِ الفعل"[٥٤]. قال الزمخشري: "شُبِّهَ الحالُ بالمفعول مِن حيث أنَّها فضلةٌ مثلُه, جاءت بعد مضي الجملة؛ ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ مِن حيث أنَّها مفعولٌ فيها, ومجيئها لبيان هيأة الفاعل, أو المفعول, وذلك قولك: ضربت زيدًا قائمًا تجعله حالًا مِن أيّهما شئت وقد تكون مِنهما ضربةً على الجمع والتفريق كقولك: لقيته راكبين"[٥٥].قال السراج: "الحال إنَّما هي هيأة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به"[٥٦]، تبعه في ذلك النحويين، ومِنهم ابنُ يعيش، إذ عَرَّفَ الحال بأنَّها: "وصفُ هيأة الفاعل أو المفعول.. وإنَّما سُمّيَ حالًا لأنَّه لا يجوز أنْ يكون اسم الفاعل فيها إلّا لِما أنت فيه، تطاولَ الوقتُ أم قَصُر؛ ولا يجوز أنْ يكون لِما مضى وانقطع، ولا لِما يَأتِي مِن الأفعال، إذ الحال إنَّما هي هيأة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت الفعل، والحال تشبه المفعول، وليست به"[٥٧].

وعاملُ الحذف هو إمّا فعلٌ وشبهه مِن الصفات، أو معنى الفعل، فلابُدَّ للحالِ مِن عامل، فإنْ وَرَدَ تركيبٌ يخلو مِنه فالحال لا تصح، حيث يرى النحويون أنَّ الحال لابُدَّ أنْ تحتاج إلى عامل يعمل فيها، وقد عَلَّلَ ابنُ يعيش حاجة الحال إلى العامل؛ لأنَّها مُعرَبَة، والمُعرَبُ لابُدَّ له مِن عامل، ولا يكون العاملُ فيها إلّا فِعلًا، أو ما هو جارٍ مَجرى الفعل مِن الأسماء، أو شيئًا في معنى الفعل، لأنَّها كالمفعول فيها[٥٨].

وقد اتَّفق النحاة على حذف عامل الحال جوازًا أو وجوبًا[٥٩]، إلّا أنَّ ابنَ يعيش في شرح المفصل لم يُبَيِّن ذلك على هذا النحو، أي لم يُبَيِّن مع الشواهد التي أورَدَها حالات جواز حذف عامل الحال، والحالات التي يكون فيها حذفه وجوبًا.قال ابنُ يعيش: اعلم أنَّ الحال قد يُحذف عاملُه إذا كان فعلًا وفي الكلام دلالةٌ عليه، إمّا قرينةُ حالٍ أو مَقالٍ. فمِن ذلك أنْ ترى رجلًا قد أزمعَ سَفَرًا، أو أراد حَجًّا، فتقول: راشِدًا مَهْدِيًّا، وتقديره: اذهَبْ راشدًا مَهديًّا؛ ومثله أنْ تقول لِمَن خَرَجَ إلى سَفَر: مُصاحَبًا مُعانًا. وتقديره: اذهبْ، أو سافِر مُصاحَبًا مُعانًا؛ فَدَلَّت قرينةُ الحال على الفعل، وأغنت عن اللفظ به. ولو رفعتَ هذه الأشياء وقلت: راشدٌ مهديٌّ، ومُصاحَبٌ مُعانٌ، لكان جيّدًا عربيًّا على معنى: أنت راشدٌ مهديٌّ، ومُصاحَبٌ مُعانٌ. فالرفع بإضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى، والنصبُ بإضمار فعل[٦٠].وهذه الحالات مِمّا جوَّز النحاةُ حذفَ عاملِ الحالِ فيها[٦١]، ومِنها أيضًا ما أورَدَه ابنُ يعيش، بقوله: "وكذلك لو رأيتَ رجلًا قد قدِمَ مِن سَفَرٍ، أو حَجٍّ، أو زيارةٍ، لقُلتَ: مأجورًا مبرورًا. والمعنى: قَدِمتَ مأجورًا مَبرورًا، أو رَجِعتَ مأجورًا مَبرورًا. ومِن ذلك إنْ حَدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا، قُلتَ: صادقًا والله، أو أنشد شِعرًا، فتقول: صادقًا والله، أي: قالَه صادقًا، لأنَّه إذا أنشد، فكأنَّه قد قال: قال كذا، فقُلتَ: قال صادِقًا. فالرفعُ جائزٌ على إضمار مبتدأ، كما جاز في (راشدٌ مهديٌّ)، و(مُصاحَبٌ مُعانٌ)، ومِن ذلك أنْ تَرى رجلًا قد أَوْقَعَ أمرًا، أو تَعرّضَ له، فتقول: مُتَعرِّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِهِ، كأنَّه قال: فَعَلَ هذا مُتَعَرِّضًا، أو دَنَا مِن هذا الأمر مُتَعَرِّضًا، والعَنَنُ: ما عَنَّ لك، أي: عرَضَ لك، والمعنى أنَّه دَخَلَ في شيءٍ لا يَعْنِيه"[٦٢]. أمّا الحالات التي يكون فيها حذف عامل الحال وجوبًا، كما في الحال المُؤَكِّدة لمضمون الجملة، والحال النائبة مَناب الخبر، والحال الدالّة على زيادة أو نقص بالتدريج[٦٣]، فلم يتعرّض لها ابنُ يعيش بتحديدها، وإنَّما أورَدَ شواهدًا على الأخيرة مِنها، مِن دون أنْ يُقَرِّرَ وجوبَ حذفِ عاملِ الحالِ فيها، فقال: "أمّا قولهم: أخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا، وبدرهَمٍ فزائدًا، (فصاعدًا، وزائدًا) نُصِبا على الحال، وقد حُذِفَ صاحبُ الحال والعاملُ فيه تخفيفًا لكثرةِ الاستعمال؛ والتقديرُ: أخذتُه بدرهم فذَهَبَ الثمنُ صاعدًا. فالثمنُ صاحبُ الحال، والفعلُ الذي هو (ذَهَبَ) العاملُ في الحال. وكذلك: أخذتُه بدرهمٍ فزائدًا، تقديرُه: أخذته بدرهم فَذَهَبَ الثمنُ زائدًا، كأنَّه ابتاع مَتاعًا بأثمانٍ مُختلفةٍ، فأخبر بأَدْنَى الأثمان، ثمّ جعل بعضَها يَتلو بعضًا في الزيادة والصعود، وصار بعضُها مَثلًا بدرهمٍ وقِيراط، وبعضُها بدرهمٍ ودانِق، وحَسُنَ حَذفُ الفعل لأَمْنِ اللبْس"[٦٤].كما لم يتعرَّض ابنُ يعيش للحالات التي يجب فيها ذِكر عامل الحال ولا يجوز حذفه، وأيضًا لم يتعرّض لحُكم حذف الحال، ويُعزى ذلك إلى التزامِه بشرحِ ما أورَدَه الزمخشري على مُستوى الباب والفِقرة ودلالة الشواهد، مُمتَنِعًا في ذلك عن الخروج عنه.

٢. **التمييز**أطلق النحويون على التمييز مصطلحاتٍ عِدَّة، مِنها: المُمَيِّز، والتفسير، والمُفَسِّر، والتبيين، والمُبَيِّن، وهي مصطلحات مُتقاربة في دلالتها، وأغلب البصريين والكوفيين سَمّوه التفسير، ولم يشِع استعمال مُصطلح التمييز إلّا عند النحاة الذين جاءوا بعد ذلك، كالزجاج، وابن

السراج، وابن جني، وشاع استعماله أكثر عند المتأخرين[٦٥].والتمييز في اللغة، هو التبيين[٦٦]، وفي الاصطلاح النحوي هو اسمٌ بمعنى (مِن) يُبَيِّنُ إبهامَ نكرةٍ سابقةٍ عليه، نحو: قمحًا مِن قولنا: اشتريت رَطلًا قمحًا، ونفسًا مِن قولنا: طابَ محمدٌ نفسًا[٦٧]. وقد فَرَّقَ الخليلُ بنُ أحمد بين ما يَنتَصِبُ على التفسير وما يَنتَصِبُ على التمييز[٦٨]، ويبدو أنَّ النحاة لم يأخذوا بهذه التفرقة، وعاملوا التفسير والمُفَسِّر والتبيين والمُبَيِّن على أنَّه التمييز، فقد أشار الزمخشري إليه فقال: "ويقال له: التبيين والتفسير، وهو رفعُ الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنصّ على أحدِ مُحتَمَلاتِه، فمِثالُه في الجملة: طابَ زيدٌ نفسًا، وتَصبّبَ عَرَقًا، وتَفقّأَ شَحْمًا"[٦٩].وأكَّدَ ابنُ يعيش ذلك، فقال: "التمييز، والتفسير، والتبيين، واحدٌ، والمراد به رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس، وذلك نحو أن تُخْبِر بخَبَرٍ، أو تذكُر لفظًا يحتمل وُجوهًا، فيتردّدُ المُخاطَبُ فيها، فتُنبِّهه على المراد بالنصّ على أحدِ مُحتَمَلاتِه تبيينًا للغرض، ولذلك سُمّي تمييزًا وتفسيرًا"[٧٠].وقد اتفق ابنُ يعيش مع عموم النحاة على وجوبِ ذِكرِ التمييز لِرفعِ الإبهام، وامتناعِ حَذفِهِ حتى لو استقام الكلام بدونِه؛ فقد عَدَّ النحويون التمييز فضلةً مِن الفضلات يأتي ليُكَمِّلَ ويُتَمِّم، وقد يستقيم الكلام بدونِه لكن يظلُّ مُبهَمًا ويحتاجُ إلى ما يزيلُ إبهامه[٧١].

٣. **المستثنى** يُعَدُّ المستثنى مِن مَنصوبات الأسماء في كتب النحويين، ويُسمّى عند الزمخشري وابن يعيش: المنصوب على الاستثناء، أو المُستثنى المَنصوب[٧٢].والاستثناء هو أحدُ أساليب الكلام الشائعة في اللغة العربية، والمُستثنى يُعَدُّ أحد أركان هذا الأسلوب[٧٣].يَرِدُ الاستثناءُ في اللغةِ بمعنى صَرْفُ الشَّيءِ عن مكانِه؛ قال ابن منظور: "واستثنيتُ الشيءَ مِن الشيءِ: حاشيته، والثنية ما استُثنى"[٧٤]. وأورَدَ ابنُ يعيش في شرح المفصل: "الاستثناء استفعالٌ، مِن ثَنَاهُ عن الأمر يَثْنِيهِ إذا صرَفَهُ عنه"[٧٥].ويُعَرِّف ابنُ يعيش الاستثناء اصطلاحًا بقوله: "فالاستثناءُ صَرفُ اللّفظِ عن عُمومِه بإخراجِ المُستثنى مِن أنْ يتناولَه الأوّل، وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ، فَكُلُّ استثناءٍ تخصيصٌ، وليس كُلُّ تخصيصٍ استثناء"[٧٦].وفي اصطلاح النحاة، الاستثناء هو: "إخراجُ ما بعدَ أداةِ الاستثناءِ مِن حُكمِ ما قبلها، وأركانُه: المُستثنى والمُستثنى مِنه وأداةُ الاستثناء"[٧٧].أطلق النحويون مصطلح الاستثناء على أحد أبواب النحو، وعُرِفَ عندهم على أنَّه الإخراج بـ (إلّا) وغيرِها مِن أدوات الاستثناء: (غير، وسوى، وحاشا وعدا وخلا، وليس، ولايكون، ولما، ولاسيما)، إلّا أنَّ النحاة اختلفوا في عَدِّ بعضها مِن أدواتِ الاستثناء[٧٨].

كما اختلف النحاة في عاملِ نصبِ المستثنى، فكان خلافُهم في هذا الشأن كبيرًا، حتى تشعبت أقوالهم، وأجمعوا على جواز تقديم المُستثنى على أحد جُزئَي الجملة مِن فاعلٍ أو مفعول، لكنَّهم اختلفوا في تقديم المُستثنى في أوّل الجملة[٧٩]، إلّا أنَّهم لم يختلفوا في مسألة حذف المستثنى، بل اتفقوا على جواز ذلك[٨٠].قال الزمخشري: "والمُستثنى يُحذَف وذلك قولُهم: ليس إلّا، وليس غير"[٨١]. وقد شرح ابنُ يعيش ذلك، فقال: "قد حذفوا المستثنى بعد (إلّا، وغَير)، وذلك مع (لَيسَ) خاصّة دون غيرها مِمّا يُستثنى به مِن ألفاظ الجَحْد، لِعِلْم المُخاطَب بمُرادِ المُتكلّم، وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلّا)؛ والمراد: ليس إلّا ذاك، وليس غير ذاك. ولو قلت بدلَ (لَيسَ): لا يكون إلّا، أو لم يكن غيرُ، لم يجز؛ فإذا قالوا: ليس إلّا وليس غير، فإنَّهم حذفوا المستثنى مِنه اكتفاءً بمعرفةِ المُخاطَب، نحوَ: ما جاءني إلّا زيدٌ، والمُراد: ما جاء أحدٌ إلّا زيدٌ. ومثلُ ذلك: ما مِنهم إلّا قد قال ذاك، يُريد: ما مِنهم أحدٌ إلّا قد قال ذاك"[٨٢].والجدير بالذكر، أنَّ الاستثناء الذي حُذِفَ مِنه المُستثنى يُسمّى (الاستثناء الناقص)، حُذِفَ مِنه المُستثنى وتقدَّمَه نفيٌ أو شبه نفي، بحيث تصبح أداة الاستثناء فيه أداةً للحصر، كما يُسمّى أيضًا (الاستثناء المُفرَّغ)؛ لأنَّ الفعل قبل (إلّا) فرغَ مِن معمولِهِ وهو الفاعل أو المفعول[٨٣].وقد تابع ابنُ يعيش شرحَه لحالات حذف المستثنى مِن (ليس غير)، فقال: "وإذا قلتَ: ليس غيرُ، فاسمُ ليس مستتِرٌ فيها على ما تقدّم، و(غَيْرُ) الخبرُ، وهي منتصبةٌ، وإنَّما لَمّا حُذِفَ مِنها ما أُضيفَت إليه، وقُطِعَت عن الإضافة، بُنيت على الضمّ تشبيهًا بالغايات، وقال أبو الحسن الأخفشُ: إذا أضفتَ (غيرًا)، فقلت: (غيرك)، أو(غير ذاك)، جاز فيه وجهان: الرفعُ، والنصبُ. تقول: جاءني زيدٌ ليس غيرُه وليس غيرَه، فإذا رُفِعَ، فعلى أنَّه اسمُ ليس وأُضمِرَ الخبر، كأنَّه قال: ليس غيرُه صحيحًا. وإذا نُصِبَ، فعلى أنَّه الخبرُ، وأُضمِرَ الاسم، كأنَّه قال: ليس الجائي، أو ليس الأمرُ غيرَه". وإذا لم يُضِفْها، أجاز في (غير) الفتحَ والضمَّ، وشبَّهها بباب (تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ)، وزعم أنَّ (تيم) الأوّل قد حُذف مِنه المضاف إليه، وبقي على لفظِ ما هو مضافٌ مِن غيرِ تنوين؛ إذ كانت الإضافةُ منويّةٌ فيه، وقد أجاز بعضُهم تنوينَ (غير)، إذا حذفتَ مِنها المضاف إليه، نَظَرًا إلى اللفظ كما يُنوَّن (كُلٌّ) و(بعضٌ) إذا لم يُضافا، وإنْ كانت الإضافةُ فيهما منويّةٌ مُرادَة، مِن نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ونحو ذلك"[٨٤].يتبيَّن مِمّا تقدَّم، أنَّ آراءَ ابنِ يعيش في حذف المُستثنى قد وافقت آراءَ النحاة، مِن حيث لم تكن هذه المسألة مسألة خلاف بينهم، فقال ابنُ يعيش بجواز حذفِ المستثنى في حالاتٍ مُتعدِّدَة، يُراعى فيها أحوالُ الفاعل والمفعول مِن حيث الإعراب، مع إمكانيّة القول إنَّ رأي ابن يعيش في هذه المسألة أقرب ما يكون إلى ما ذهب إليها النحاةُ البصريون.

الخاتمة

في ضوء ما تقدَّم، يمكن إجمال وإيجاز أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: النتائج

١. اتفق ابنُ يعيش مع الزمخشري وغيرِه مِن النحاة على جواز حذف المصدر (المفعول المطلق)، باستعمال مصطلح (إضمار) الذي يدلُّ على الحذف في كتب النحاة؛ فقال بجواز حذف المصدر إذا وُجِدَ ما يدلُّ عليه، وجواز حذفه إذا كانت صيغته اللفظية مِن مادة عامله، لكنَّه لم يُشِر إلى وجوب حذف المصدر الذي يُضاف إلى الفاعل ويصعب فيه إظهار فعله، كونه مضافًا ومؤكدًا لنفسه.

٢. ذهب ابنُ يعيش إلى جواز حذف عامل المفعول فيه مِن الجملة إذا دَلَّ عليه دليل، لكنَّه لم يُبَيّن الحالات التي يكون فيها حذف عامل الظرف وجوبًا، ومِنها: أنْ يكون الظرف صفةً، أو حالًا، أو خبرًا، أو إذا وقع صلةً.

٣. اقتصر شرحُ ابنِ يعيش فيما يتعلّق بمسائل الحذف في المفعول له على حذف اللام وحذف المصدر فحسب؛ فلم يتعرّض لحذف عامل المفعول له، مِن حيث جوازه مَشروطًا كما هو شأن غيره من منصوبات الأسماء بوجود قرينةٍ دالّةٍ عليه، كما لم يتعرّض لجواز حذف المفعول له.

٤. لم تخرج آراءُ ابنِ يعيش وتوجيهاته النحوية في مسائل الحذف في منصوبات الأسماء (المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول له)، عن آراء سيبويه غالبًا، فكانت آراؤه –غالبًا– مُتَّفقة مع ما ذهبت إليه آراءُ النحاة مِن المدرسة البصرية، ولاسيما سيبويه.

٥. ذهب ابنُ يعيش إلى جواز حذف عامل الحال، مِن دون أنْ يُميّز بين حالات وجوبِه وجوازِه، كما لم يتعرّض للحالات التي يجب فيها ذِكرُ عاملِ الحال ولا يجوز حذفه فيها، ولم يَرِدْ في شرحِه شيئًا مِمّا يتعلّق بحذف الحال.

٦. اتّفق ابنُ يعيش مع عموم النحاة على وجوب ذِكر التمييز لرفع الإبهام، وامتناع حذفِه حتى لو استقام الكلام بدونه؛ لأنَّه يَظَلُّ مُبهَمًا ويحتاج إلى ما يزيل إبهامه، وليس ذلك إلّا بذكر التمييز (المُمَيِّز).

٧. اتَّفقت آراءُ ابنِ يعيش في حذف المستثنى مع آراء النحاة، فقال بجواز حذف المستثنى في حالاتٍ مُتعدِّدَة، يُراعى فيها أحوالُ الفاعل والمفعول مِن حيث الإعراب.

ثانيًا: التوصيات

١. التوسّع في دراسةِ آراءِ ابنِ يعيش في المسائل المُتعلّقة بالحذف في باب المنصوبات، وبالتحديد فيما لم يتطرّق إليه البحث الحالي، كالمفعول به، والمفعول معه، والمنادى وغيرِها.

٢. القيام بدراساتٍ مُقارِنة للحذف في منصوبات الأسماء بين النحاة المُتقدمين والمتأخرين مِن جهة، والمُحدَثين مِن جهةٍ أخرى.

٣. توجيه الباحثين للقيام بالمزيد مِن البحوث والدراسات المَعنية بآراءِ ابنِ يعيش في المسائلِ التي اختلفَ فيها النّحاة في بابِ المَنصوبات وغيرها مِن الأبواب؛ فكتاب شرح المُفَصَّل غنيٌ بالمسائل التي تناولها المُؤلِّف، وهي مسائل خِلافية بين النحاة، تجدرُ دراستها والترجيح بينها.

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

❖ابنُ يعيش وشرح المفصل: عبد اللطيف محمد الخطيب، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٩٩م.

❖البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة– مصر، (د. ت).

❖التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة– مصر، (د. ت).

❖توظيف مفهوم السياق القرآني في التوجيه النحوي دراسة في تفسير روح المعاني للآلوسي: إسراء أحمد محمود، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، العراق، ٢٠١٢م.

❖جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط٤، ٢٠٠٣م.

❖الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

❖حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد عفيفي الباجوري الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

❖الخلاف النحوي في المنصوبات: منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان–

❖دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تعليق: محمود شاكر، دار المدني للطباعة والنشر، القاهرة– مصر، ط٣، ١٩٩٢م.

❖السياق وأثره في توجيه الإعراب في تفسير البيضاوي: دعاء عايد صالح الدوري، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٦م.
❖سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط١١،
❖شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة– مصر، ط٢٠،
❖شرح التسهيل– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: محمد عبد القادر عطار طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط ٢، ٢٠٠١م.
❖شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢م.
❖شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، ١٩٧٥م.
❖شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
❖شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ص٢١٣.
❖الصحاح– تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط٤، ١٩٨٤م.
❖ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر، ١٩٩٨م.
❖العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت– لبنان، ط٢، ١٩٨٩م.
❖في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت–
❖الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط٢، ١٤٠٢هـ–
❖لسان العرب: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
❖لسانيات النص– مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب، ط٢، ٢٠٠٦م.
❖معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة– مصر، ط١، (د. ت).
❖معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان– الأردن ط١، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.
❖معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، دار الفرقان، عمان– الأردن، ط١،
❖معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة– مصر، ط٢، ٢٠٠١م.
❖المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود جاه الله بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
❖مقامات الحريري–دراسة لغوية: عبد الحسين نضير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق، ط١, ٢٠٠٨م.
❖المنجد في اللغة والأعلام: لويس معلوف، دار المشرق، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م.
❖المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب، مؤسسة الريان، بيروت– لبنان، ط٣،
❖النحو العربي: إبراهيم بركات إبراهيم، دار النشر للجامعات، القاهرة– مصر، ط١، ٢٠٠٧م.
❖نحو التيسير– دراسة ونقد منهجي: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد– العراق، ١٩٨٤م.
❖وفيات الأعيان: شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت– لبنان، (د. ت).

هوامش البحث

(١) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تعليق: محمود شاكر، دار المدني للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ط٣، ١٩٩٢م، ص١٤٦.

(٢) يُنظر: توظيف مفهوم السياق القرائي في التوجيه النحوي دراسة في تفسير روح المعاني للآلوسي، إسراء أحمد محمود، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، العراق، ٢٠١٢م، ص٤٧. والسياق وأثره في توجيه الإعراب في تفسير البيضاوي، دعاء عايد صالح الدوري، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٦م، ص٤٤.

(٣) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٩م،.

(٤) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط٤، ١٩٨٤م، ٢٥٥/٤.

(٥) يُنظر: المنجد في اللغة والأعلام: لويس معلوف، دار المشرق، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م، ص٨١١.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، دار الفرقان، عمان- الأردن، ط١، ١٩٨٥م، ص٢٢٥.

(٧) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط٢، ٢٠٠١م، ص٢٣٦.

(٨) يُنظر: جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط٤، ٢٠٠٣م، ١٦/١. ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص٢٢٥.

(٩) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد عفيفي الباجوري الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٥م، ٢٢٠/١.

(١٠) يُنظر: التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر، ب. ت، ص٢٢٨. وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ص٢١٣.

(١١) يُنظر: لسان العرب: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، ط١، دار صادر، بيروت- لبنان، ١٩٩٧م، ٨١١/٢.

(١٢) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة- مصر، (د. ت)، ١١٥/٣.

(١٣) مقامات الحريري-دراسة لغوية: عبد الحسين نضير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، ط١, ٢٠٠٨م، ص٣١١.

(١٤) شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر، ط٢٠، ١٩٨٠م، ٢٤٣/١.

(١٥) يُنظر: لسانيات النص- مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط٢، ص٢١.

(١٦) يُنظر: وفيات الأعيان: شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، ب ت، ٤٦/٧، ترجمة رقم (٨٣٣).

(١٧) يُنظر: شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ٢٤/١، وسيشار إليه في الهوامش مما سيأتي بـ: شرح المفصل لابن يعيش.

(١٨) يُنظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحيي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١١، ١٩٨٥م، ١٤٤/٢٣.

(١٩) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٤/١.

(٢٠) يُنظر: سير أعلام النبلاء: ١٤٤/٢٣.

(٢١) يُنظر: وفيات الأعيان: ٤٦/٧-٤٧.

(٢٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥/١.

(٢٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/١.

(٢٤) يُنظر: نحو التيسير- دراسة ونقد منهجي: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد- العراق، ١٩٨٤م، ص٨٥.

(٢٥) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود جار الله بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٩م، ص٣١. ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٢/١.

(٢٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٢/١.

(٢٧) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ٥٠٥/١.

(٢٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٢/١.

(٢٩) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص٣١؛ شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٢/١.

(٣٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٨/١.

(٣١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٧/١–٢٨٢.

(٣٢) المصدر نفسه: ٣٠٦/١.

(٣٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٦/١.

(٣٤) المصدر نفسه: ٣٠٦/١–٣٠٧.

(٣٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٠٦/١–٣٠٧.

(٣٦) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– ٤٩٨/١.

(٣٧) يُنظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة– مصر، ط١، (د. ت)، ٢٨/١، ١١٩.

(٣٨) يُنظر: الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، (د. ت)، ٢٠٤/١.

(٣٩) يُنظر: الكتاب: ٤٣/١.

(٤٠) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٢٢/١.

(٤١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٢٢/١.

(٤٢) ينظر: نحو التيسير– دراسة ونقد منهجي: ص٨٥.

(٤٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٥/١.

(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٥/١–٤٣٦.

(٤٥) يُنظر: التعريفات: ص٢٢٢. وشرح التصريح على التوضيح: ٤٩٨/٢.

(٤٦) المفصل في صنعة الإعراب: ص٧٢. ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٩/١.

(٤٧) الكتاب ٣٦٧/١، ٣٦٩.

(٤٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٩/١.

(٤٩) الكتاب: ٣٦٧/١–٣٦٩.

(٥٠) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤٩/١.

(٥١) المصدر نفسه: ٤٥٠/١.

(٥٢) يُنظر: الخلاف النحوي في المنصوبات: منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان– الأردن، ط١، ٢٠٠٦، ص٦٢.

(٥٣) لسان العرب: ٢٠١/١٣.

(٥٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص٢٤٥. ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص٦٨.

(٥٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢.

(٥٦) الأصول في النحو: ٢١٣/١.

(٥٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢.

(٥٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٧/٢.

(٥٩) يُنظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، ١٩٧٥م، ٢٨٩/١. وشرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: محمد عبد القادر عطار طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ٢، ٢٠٠١م، ٢٦٦/٢. وشرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ٦٦١/١.

(٦٠) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/٢.

(٦١) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٦٦/٢. وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ٢٨٩/١. وشرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ٦٦١/١.

(٦٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/٢.

(٦٣) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٦٦/٢. وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ٢٨٩/١. وشرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ٦٦١/١.

(٦٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٢.

(٦٥) يُنظر: الخلاف النحوي في المنصوبات: ص٦٣-٦٤.

(٦٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/٢.

(٦٧) يُنظر: المصطلحات النحوية والصرفية: ص٢١٥.

(٦٨) ينظر: الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٧م، ص٤٦.

(٦٩) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/٢.

(٧٠) المصدر نفسه: ٣٦/٢.

(٧١) ينظر: المصطلحات النحوية والصرفية: ص٢١٥.

(٧٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٢.

(٧٣) ينظر: المصطلحات النحوية والصرفية: ص٣٨.

(٧٤) لسان العرب: ١٢٤/١٤.

(٧٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٢.

(٧٦) المصدر نفسه: ٤٦/٢.

(٧٧) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب، مؤسسة الريان، بيروت- لبنان، ط٣، ٢٠٠٧م، ص١١٠.

(٧٨) يُنظر: النحو العربي: إبراهيم بركات إبراهيم، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠٠٧م، ص٦.

(٧٩) يُنظر: الخلاف النحوي في المنصوبات: ص١٧٣، ٢٢٠.

(٨٠) يُنظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ١٣٣/٢. وشرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ٥٩٩/١.

(٨١) شرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٢.

(٨٢) المصدر نفسه: ٨٣/٢.

(٨٣) يُنظر: معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ٢٤٨/٢.

(٨٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٢.